*Please note that this guidance refers to the 2013 Standard. In most cases, the requirements remain the same and the guidance valid*.

الشروط المرجعية لدراسة تحديد مجال تقرير مبادرة EITI

لعام [ ]، ] البلد[ ، ] التاريخ [

1. خلفية ......................................................................................................................................1

2. الهدف من المهمة .........................................................................................................................2

3. مجال العمل ...............................................................................................................................2

4. المخرجات ...............................................................................................................................5

5. متطلبات خاصة بالاستشاري..............................................................................................................5

6. ترتيبات إدارية............................................................................................................................5

7. مواد مرجعية ............................................................................................................................6

1. خلفية  
  
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) هي معيار عالمي يعزز الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية. تعتمد المبادرة منهجية قوية ولكنها مرنة لرصد ومطابقة مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والتعدين على المستوى الوطني. يقوم كل بلد ينفذ المبادرة بإنشاء عملية مبادرة خاصة به يتم تكييفها وفقاً للاحتياجات المحددة للبلد. وينطوي ذلك على تحديد نطاق المعلومات التي سيتم نشرها واستكشاف كيف يمكن دمج عمليات الإفصاح عن المعلومات في البوابات الإلكترونية للحكومة والشركات لاستكمال وتعزيز الجهود الأوسع لتحسين حوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية. يتضمن تنفيذ المبادرة مكونين أساسين:

• الشفافية: تفصح شركات النفط والغاز والتعدين عن مدفوعاتها للحكومة، كما تفصح الحكومة عن الإيرادات التي تسلمتها. تتم مطابقة تلك الأرقام ونشرها في تقرير سنوي للمبادرة إلى جانب المعلومات السياقية المتعلقة بقطاع الصناعات الاستخراجية.

• المساءلة: يتم تأسيس مجلس أصحاب المصلحة من ممثلين للحكومة والشركات والمجتمع المدني للإشراف على عملية المبادرة ونشر النتائج التي يتوصل إليها تقرير المبادرة، وتعزيز دمج المبادرة في جهود الشفافية الأوسع في البلد.

يحدد معيار المبادرة1 المتطلبات التي يتعين على البلدان المنفذة للمبادرة استيفاؤها. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع [www.eiti.org](http://www.eiti.org)

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  
 https://eiti.org/files/Arabic\_EITI\_STANDARD.PDF

[ يجب أن يتضمن هذا القسم معلومات عامة إضافية مساعِدة عن تنفيذ المبادرة في البلد. وينبغي أن يشمل ذلك تحديد أهداف المبادرة في البلد بوضوح حسبما اتفق عليها مجلس أصحاب المصلحة وعلى النحو المبين في خطة عمل المبادرة. كما ينبغي توفير رابط لخطة عمل المبادرة، مع تعليقات إضافية عند اللزوم عن الوضع الحالي لإعداد تقارير المبادرة وأهداف مجلس أصحاب المصلحة فيما يتعلق بدمج عملية الإبلاغ الخاصة بالمبادرة في البوابات الإلكترونية للحكومة والشركات.]

في هذا الصدد يسعى [الطرف المتعاقد] لتكليف شركة أو فرد متخصص وذي مصداقية لإجراء دراسة لتحديد المجال وفقاً لهذه الشروط المرجعية.

2. الهدف من المهمة  
  
الهدف من المهمة هو إعداد تقرير يفيد مناقشات مجلس أصحاب المصلحة بشأن مجال تقرير المبادرة لعام [العام]، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بما يلي:

• تعزيز الإفصاح عن المعلومات لضمان الوصول، والموثوقية، والتكامل مع الأنظمة القائمة بالحكومة والشركات  
• خيارات لدمج بيانات المبادرة في البوابات الإلكترونية والتقارير الحكومية القائمة حالياً  
• جمع المعلومات السياقية اللازمة، فيما يتعلق بأهداف مجلس أصحاب المصلحة وخطة عمله ومتطلبات المبادرة (المتطلب 3 للمبادرة)   
• تدفقات المدفوعات والإيرادات التي يتم الإبلاغ عنها في التقارير، بما في ذلك العتبات الخاصة بالجوهرية النسبية عند الاقتضاء (المتطلب 4.1)   
• تدفقات الفوائد الإضافية من قطاع الصناعات الاستخراجية التي يتم الإبلاغ عنها (المتطلب 4.2)  
• الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة والجهات الحكومية التي يُتوقع أن تقوم بالإبلاغ (المتطلب 4.3)   
• موثوقية البيانات المتاحة، بما في ذلك استعراض ممارسات التدقيق الحالية والضمانات التي ستقدمها الكيانات التي تقوم بالإبلاغ (المتطلب 5)  
• معالجة أي عوائق تحول دون الإفصاح عن المعلومات المطلوبة.

عند معالجة هذه النقاط، يُتوقع من الاستشاري تحديد الخيارات المتاحة لمجلس أصحاب المصلحة، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف العامة، ومتطلبات المبادرة، والسياق المحلي، والموارد المتاحة. سيعتمد مجلس أصحاب المصلحة والجهة الإدارية المستقلة على تلك الدراسة الاستطلاعية في الاتفاق على مجال عملية الإبلاغ وإعداد التقارير، وفقاً 'للإجراءات المتفق عليها بشأن تقارير المبادرة' (المتطلب 5.2). قد يشمل ذلك التعديلات والتحسينات المطلوبة على مجال عملية الإبلاغ والتي قد يوصي بها الاستشاري.  
  
سيتم تقديم تقرير الاستشاري إلى مجلس أصحاب المصلحة وسيتاح للجمهور الاطلاع عليه.  
  
3. مجال العمل  
  
يُتوقع من الاستشاري القيام بالمهام التالية:  
  
1. دراسة خطة عمل مجلس أصحاب المصلحة للتوصل إلى فهم واضح لأهداف ونطاق تنفيذ المبادرة في [البلد]. ينبغي أن يقوم الاستشاري أيضاً بمراجعة أي تقارير نشاط سنوية أصدرها مجلس أصحاب المصلحة للاطلاع على التقدم الذي تم إحرازه باتجاه تحقيق الأهداف، وكذلك مراجعة أي إجراءات اتخذها المجلس للتعامل مع أي توصيات ناتجة عن أي تمارين إبلاغ أو مصادقة سابقة للمبادرة.  
2. عند الاقتضاء، استعراض جميع تقارير المبادرة وتقارير المصادقة السابقة لاستيعاب المجال الحالي للمبادرة، وحالة عملية الإبلاغ الخاصة بالمبادرة في [البلد]، وتقييم المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين في هذا الصدد.

3. تقييم مدى كون المعلومات المطلوبة في معيار المبادرة، الواردة في النقطتين 4 و6 أدناه، أو غيرها من المعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل مجلس أصحاب المصلحة، متاحة للجمهور فعلاً. تقييم توقيت وشمولية وموثوقية تلك المعلومات، وتقديم توصيات حول كيفية تحسين البيانات المتاحة للجمهور أو استكمالها لتلبية احتياجات المبادرة وأهداف مجلس أصحاب المصلحة.

**المعلومات السياقية**

4. يتطلب معيار المبادرة الإفصاح عن معلومات سياقية حول الصناعات الاستخراجية (المتطلب 3). ويُتوقع من الاستشاري تحديد المصادر وخيارات الإفصاح لكلٍّ من المعلومات التالية:

• الإطار القانوني والنظام المالي الذي يحكم الصناعات الاستخراجية (المتطلب 3.2).

• الملامح الرئيسية لقطاع الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك أي أنشطة تنقيب كبيرة (المتطلب 3.3).

• معلومات عن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد لعام [العام] وفقاً للمتطلب 3.4 للمبادرة.

• بيانات الإنتاج والتصدير (المتطلب 3.5).

• عند الاقتضاء، معلومات عن دور الشركات المملوكة للدولة في قطاع الصناعات الاستخراجية والعلاقات المالية بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة، والنفقات شبه المالية، وملكية الحكومة في شركات النفط والغاز والتعدين العاملة في [البلد] (المتطلب 3.6).

• معلومات عن تخصيص الإيرادات وتوزيع الإيرادات وفقاً للمتطلبات 3.7 و3.8 للمبادرة.

• مدى توافر وشمول سجل تراخيص متاح للجمهور، ومعلومات عن مخصصات التراخيص (المتطلبات 3.9 و3.10).

• مدى توافر سجل متاح للجمهور بأسماء المالكين المنتفعين لشركات الصناعات الاستخراجية (المتطلب 3.11).

• سياسة وممارسات [البلد] بشأن الإفصاح عن العقود والتراخيص التي تحكم عمليات التنقيب عن النفط والغاز والمعادن واستغلالها، وأي إصلاحات يجري تنفيذها حالياً (المتطلب 3.12).

• [إذا كانت أهداف مجلس أصحاب المصلحة وخطة عمله تتطلب جمع معلومات سياقية إضافية أخرى، ينبغي تحديد ذلك هنا]

5. يُتوقع أن يزوّد الاستشاري مجلس أصحاب المصلحة بخيارات وتوصيات بشأن كيفية تعزيز ممارسات الإفصاح في كل نقطة من النقاط المذكورة أعلاه - في المقام الأول من خلال دمج المعلومات في البوابات الإلكترونية للحكومة والشركات، وبشكل ثانوي عن طريق نشر المعلومات في تقرير المبادرة. ومن المتوقع أن يأخذ الاستشاري بعين الاعتبار الأوضاع المحلية (مثل مستوى الوصول إلى الإنترنت) وأفضل الممارسات الدولية. وبناءً على نتائج التقييم، ينبغي على الاستشاري أن يقترح إطاراً لعملية الإبلاغ في المبادرة يناسب وضع البلد ويتماشى مع معيار المبادرة. لتحصيل المعطيات اللازمة لاستنتاج خيارات والتوصيات التي ستقدم إلى مجلس أصحاب المصلحة، من المتوقع أن يقوم الاستشاري بما يلي:  
  
أ) تقييم مدى توفر المعلومات المبينة أعلاه على النظم الحكومية و / أو في تقارير الشركات، وما إذا كانت موجودة ويمكن الوصول إليها على الإنترنت ومفهومة لنسبة كبيرة من المواطنين في البلد.

ب) تقييم توقيت وموثوقية البيانات المتاحة. وإذا كان هناك العديد من المصادر العامة للبيانات في البلد، تقييم ما إذا كانت تلك المصادرمتسقة.

ج) تقييم ما إذا كانت هناك عوائق أمام عملية الإفصاح، وتقديم التوصيات حول أفضل السبل لمعالجة الثغرات الموجودة في المعلومات المتاحة للجمهور. ينبغي أن يقيّم الاستشاري ما إذا كان هناك معلومات متوفرة في الأنظمة الحكومية غير متاحة للجمهور ولكن يمكن بسهولة نشرها على الإنترنت. في حالة وجود سجل مسح عقاري للتراخيص على الإنترنت، يجب على الاستشاري تقييم إلى أي مدى يمكن دمج المعلومات فيه.

د) تقييم ما إذا كان من الممكن إدراج معلومات سياقية في تقرير المبادرة تكون أحدث من بيانات الإيرادات الواردة في التقرير.

هـ) بناءً على ما سبق، تقديم توصية بشأن كيفية تضمين المعلومات في تقرير المبادرة: بمعنى هل يكفي إيراد رابط في تقرير المبادرة للمعلومات الموجودة أم أن تقرير المبادرة يجب أن يتضمن وصفاً كاملاً أو جزئياً لتلك المعلومات؟، ما هي المعلومات التي ينبغي على الجهة الإدارية المستقلة جمعها وماهي التي يمكن استخلاصها مباشرةً من المصدر؟، وما نقاط الضعف والتحديات التي ينبغي تناولها في تقرير المبادرة؟.

و) التوثيق الجيد لجميع المعلومات التي تم جمعها وأسس التقييمات التي أجريت في تقرير دراسة تحديد المجال.

**عملية المطابقة في المبادرة**

6. يتطلب معيار المبادرة الإفصاح الكامل عن إيرادات الحكومة من قطاع الصناعات الاستخراجية وكذلك الإفصاح عن المدفوعات الجوهرية التي قدمتها شركات النفط والغاز والتعدين (المتطلب 4). ومن المتوقع أن يقوم الاستشاري بتقييم مدى توافر وموثوقية بيانات الإيرادات والمدفوعات واستكشاف أفضل السبل لجعل هذه المعلومات متاحة. لتحقيق هذه الغاية، يُتوقع من الاستشاري القيام بتحليل شامل للمدفوعات وتدفقات الإيرادات الحكومية ذات الصلة بقطاع الصناعات الاستخراجية، مع التركيز بشكل خاص على تدفقات الإيرادات التي يتعين تغطيتها وفقاً للمتطلب 4.1 (ب) للمبادرة. وينبغي أن يشمل التحليل أيضاُ الإيرادات المتعلقة ببيع حصة الدولة من الإنتاج أو الإيرادات الأخرى التي يتم جمعها عينياً 4.1 (ج)، والأحكام المتعلقة بالبنية التحتية وترتيبات المقايضة الأخرى 4.1 (د)، والنفقات الاجتماعية الإلزامية والطوعية 4.1 (هـ)، ومدفوعات النقل 4.1 (و).

7. يُتوقع أن يوضح الاستشاري أي بيانات تكون متاحة للجمهور للإيرادات والمدفوعات الواردة في النقطة 6 أعلاه، إما عبر الإنترنت أو عن طريق مصادر أخرى للحكومة أو الشركات. يجب أن يقيّم الاستشاري توقيت، وشمولية، وموثوقية البيانات. إذا كانت الإفصاحات كاملة، يجب على الاستشاري تقديم توصيات عن كيفية إتاحة بيانات المدفوعات والإيرادات للجمهور عبر قنوات أخرى غير تقرير المبادرة، على سبيل المثال عن طريق دمج البيانات في سجلات المسح العقارية للتراخيص عبر الإنترنت أو إضافة قاعدة بيانات و / أو نموذج إبلاغ على مواقع الحكومة، أو الشركات، و / أو المبادرة الوطنية على الإنترنت. حيثما وُجدت فجوات في المعلومات، يجب على الاستشاري تقديم توصيات بشأن كيفية معالجة ذلك بهدف دمج عملية الإبلاغ الخاصة بالمبادرة في المستقبل.

8. بعد تحليل تدفقات الإيرادات والمدفوعات، من المتوقع أن يقوم الاستشاري بما يلي:

أ) مراجعة سجلات المسح العقارية وبيانات الإيرادات من عام [العام] وتقديم توصيات لتحديد أي تلك المدفوعات الضريبية وتدفقات الإيرادات الحكومية ينبغي اعتبارها جوهرية، بما في ذلك اقتراح عتبات الجوهرية النسبية لإفصاحات الشركات إذا كان ذلك مناسباً (مع الرجوع إلى المذكرة التوجيهية2 والمتطلب 4.1 للمبادرة).

ب) بناءً على التعريف المقترح للجوهرية النسبية، وضع قائمة مبدئية بالشركات التي تقدم مدفوعات جوهرية وبالتالي ينبغي أن يشملها تقرير المبادرة (المتطلب 4.1 (أ)). في حالة اقتراح عتبات للجوهرية النسبية، ينبغي أن يتضمن ذلك تقديراً لإجمالي مدفوعات الشركات التي سيتم الإفصاح عنها كنسبة من إجمالي إيرادات الحكومية من القطاع. يجب أيضاً تحديد إجمالي مساهمة الشركات التي لن يُطلب منها الإبلاغ (أي تلك التي تقع تحت عتبة الجوهرية النسبية)، مع الإشارة بوضوح إلى الحجم النسبي لكل شركة. (ستفيد هذه المعلومات عملية تقييم شمولية تقرير المبادرة وفقاً للمتطلب 5.3 (ج))

ج) لكل شركة، تحديد ما يلي إن وُجد:

i. رقم تعريف الشركة كدافع للضرائب

ii. قطاع العملية ونوع المنتج، أي: استكشاف، إنتاج، نفط، غاز، تعدين، الخ.

iii. نوع الترخيص (التراخيص) الممنوحة وأرقامها.

د) بناءً على التعريف المقترح للجوهرية النسبية، تحديد الجهات الحكومية التي ينبغي أن يُطلب منها الإبلاغ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة مطالبة بالكشف عن جميع الإيرادات، بغض النظر عن الجوهرية النسبية (المتطلب 4.2 (ب)). وعليه، ففي حالة وضع عتبات للجوهرية النسبية لإفصاحات الشركات، يكون من المناسب مطابقة مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة وفقاً لعتبة الجوهرية النسبية. ينبغي الإفصاح أيضاً عن أي إيرادات حكومية إضافية (أي من شركات تحت عتبة الجوهرية النسبية) في تقرير المبادرة وفقاً للمتطلب 4.2 (ب) للمبادرة.

هـ) عند النظر في تحديد الجهات الحكومية التي ينبغي عليها الإفصاح، يجب على الاستشاري تحديد ما إذا كانت الجهات الحكومية على المستوى دون الوطني تتلقي إيرادات مباشرة أو غير مباشرة من قطاع الصناعات الاستخراجية وفقاً للمتطلب 4.2 (د) والمتطلب 4.2 (هـ) للمبادرة.

و) تحديد أي عوائق قانونية أو تنظيمية أو إدارية أو عملية تحول دون الإفصاح الشامل، وإذا لزم الأمر وضع عدة خيارات وتوصيات لمعالجة تلك العوائق.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  
http://eiti.org/document/guidance-notes 2 المذكرة التوجيهية حول تعريف الجوهرية النسبية:

**مسائل تتطلب اهتماماً خاصاً**

[إذا كانت هناك مسائل محددة في عملية الإبلاغ الخاصة بالمبادرة تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلاً لتحديد المجال، مثل مبيعات النفط، والنقل، الخ، ينبغي إضافة مهام محددة هنا، مع الإشارة إلى الوثائق الداعمة المناسبة]

**جودة البيانات**

9. في الحالات التي تم فيها إصدار تقارير مبادرة بالفعل، يجب مراجعة الطرق المتبعة في السابق لمعالجة جودة البيانات، بما في ذلك أي توصيات مقدمة من الجهة الإدارية المستقلة أو جهة المصادقة لتعزيز العملية. [*أضف هنا أي إشارات إلى المناقشات التي دارت في مجلس أصحاب المصلحة والإجراءات التي تم الاتفاق عليها بهذا الصدد*].

10. وفقاً للمتطلب 5.2 (ب) للمبادرة، فحص إجراءات التدقيق والضمانات في الشركات والجهات الحكومية التي يُحتمل أن تشارك في عملية الإبلاغ الخاصة بالمبادرة، بما في ذلك القوانين واللوائح ذات الصلة، وأي إصلاحات جارية حالياً أو مخطط لها، وما إذا كانت تلك الإجراءات تتوافق مع المعايير الدولية. مراجعة موثوقية البيانات المتوفرة بالفعل من مصادر عامة وتقديم التوصيات بشأن كيفية تحسين الموثوقية.  
  
11. وفقاً للمتطلب 5.2 (ج) للمبادرة، اقتراح الضمانات التي سيتعين على الكيانات التي تقوم بالإبلاغ تقديمها إلى الجهة الإدارية المستقلة.

**التقديم**

12. إعداد مسودة دراسة تحديد المجال وتقديمها إلى مجلس أصحاب المصلحة، و[الطرف المتعاقد]، والأمانة الدولية للمبادرة، وذلك لمراجعتها وإبداء التعليقات عليها.

13. إعداد النسخة النهائية من دراسة تحديد المجال لمجلس أصحاب المصلحة، وتقديم التوصيات بشأن تقرير المبادرة لعام [العام].

14. تقديم التوصيات حول كيفية تحسين تقارير دراسات تحديد المجال في المستقبل.  
  
4. المُخرجات   
  
[*أضف هنا معلومات حول المخرجات (أي التقرير الأوليّ، مسودة التقرير، التقرير النهائي) والجدول الزمني*]  
  
5. متطلبات خاصة بالاستشاري

سيتعين على الاستشاري إثبات تمتعه بمايلي:

• المهارات الفنية والمالية المطلوبة، بما في ذلك المعرفة والخبرة العملية في مجاليْ الشفافية والحوكمة، والمالية العامة والمساءلة المالية، والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويفضل توافر خبرة مُثبتة فيما يتعلق بمبادرةEITI .  
• المعرفة بقطاعات النفط والغاز والتعدين أو غيرها من قطاعات الموارد الطبيعية الأخرى، ويفضل أن يكون ذلك في [البلد].   
• سجل خبرة متميز ومُثبت في مهام مماثلة.

[*أضف هنا معلومات عن أي مهارات وكفاءات أخرى مطلوبة، وأيام العاملين، إلخ*]  
  
6. الترتيبات الإدارية  
  
[*أضف هنا معلومات عن خطوط الإبلاغ، والدعم المتوفر للاستشاري أثناء قيامه بالمهمة، والترتيبات اللوجستية والإدارية الأخرى*].  
  
7. مواد مرجعية:  
  
• **معيار مبادرةEITI** ، وخاصة المتطلبات 2 إلى 5 للمبادرة، <http://eiti.org/document/standard>؛  
• **المذكرات التوجيهية الصادرة عن الأمانة الدولية حول تنفيذ المبادرة**، <http://eiti.org/document/guidance-notes>، وخاصة المذكرات التوجيهية بشأن دراسات تحديد المجال وتحديد الجوهرية النسبية. ويُنصح الاستشاري بالاتصال بالأمانة الدولية للمبادرة بخصوص أي أسئلة أو استيضاحات تتعلق بمعيار المبادرة وتنفيذ متطلبات المبادرة؛  
• **الإجراءات المتفق عليها بشأن الجهة الإدارية المستقلة**، بما في ذلك نماذج الإبلاغ المعيارية الخاصة بالمبادرة، والتي يمكن الحصول عليها من الأمانة الدولية؛  
• **تنفيذ مبادرة EITIلتحقيق الأثر المرجوّ: دليل لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة**، ولا سيما الفصول 4 و 5؛  
• نماذج من دراسات تحديد المجال توفرها الأمانة الدولية؛  
• *[أضف هنا أي مصادر معلومات أخرى ذات صلة، بما في ذلك روابط إلى تقارير المبادرة، ومعلومات عن نظم الترخيص، إلخ*]